إعلان كمبالا النسوي

20 اكتوبر 2023 كمبالا، يوغندا

(النساء اللاتي منعن من الطيران...سيلدن نساء بأجنحة)

Ijeoma Umebinyuo

ايجيوما اوميبينو

نحن نسويات سودانيات يمثلن الفئات العمرية، والطبقية، والأثنية والدينية والريفية والحضرية، مع الاعتزاز الكامل بتنوعنا،
اجتمعنا في مؤتمر بعنوان " النساء السودانيات للتأثير على مسار السلام ودعم بناء التحالفات " في كمبالا في الفترة من 18 – 20 من شهر أكتوبر بعدد ما يقارب خمسون مشاركة، وما يقارب اربعون مشاركة انضموا اسفيريا.
التقينا وفي معيتنا حصيلة مشاورات ونقاشات شخصية مع أكثر من 350 امرأة من اربعة عشر ولاية في السودان وعدد من اللاجئات والمشاركات في المؤتمر، كما قدمنا وناقشنا أوراقا متخصصة. وعليه فقد اتفقنا على:

1. أن اندلاع حرب 15 أبريل 2023م، والتي بدأت في العاصمة الخرطوم وسط ما يقارب الثمانية ملايين نسمة من المدنيين وامتدت لأقاليم دارفور وكردفان والنيل الأزرق، و التي نتجت عن غبن اقتصادي واجتماعي وتنموي عانى منه الشعب السوداني كمحصلة للأنظمة الشمولية والانقلابات العسكرية وانعدام المناخ السياسي الديموقراطي وافساح المجال للتدخلات والأطماع الخارجية.
2. وعلى الرغم من مشاركة النسويات في المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و حركات الكفاح المسلح و اللجان القاعدية في مقاومة النظم الديكتاتورية ومواصلتهن النضال في ثورة ديسمبر المجيدة وانخراطهن في لجان المقاومة وتنظيم حركاتهن النسوية بالتظاهر السلمي للوصول للدولة المدنية الديمقراطية، الا أن الواقع يشير لتكرار التجارب السابقة حيث يتم وضع العراقيل أمام امام النساء واقصاء رؤاهن لمعالجة الأزمة السودانية ، ابتداءً من المشاركة الفاعلة في جميع مستويات هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية رغم النص الذي تضمن في الوثيقة الدستورية بأن " تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية" و بألا تقل نسبة مشاركة النساء عن اربعون بالمائة (40%).
3. لقد أدى هذا المناخ الإقصائي وبعوامل التعنت العسكري في دولة تعاني من الهشاشة السياسية، لإجهاض الفترة الانتقالية المدنية بانقلاب 25 اكتوبر 2022 م ولم تثن هذه الانتهاكات عزيمة النساء السودانيات والتنظيمات المدنية والحركات النسوية واللجان القاعدية والأحزاب السياسية لمقاومة هذا الانقلاب العسكري الغاشم، الذي وجه عنف الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه حياة هؤلاء، وإعادة إنتاج تاريخا متواليا من العنف الجنسي والاغتصاب.

4. ومع اندلاع الحرب الجارية، التي بدأت انتهاكاتها على أجساد النساء من أول يوم لانطلاقها، وفي خضم القتل والنزوح والتهجير وفقد البيوت الآمنة والممتلكات، وانهيار الأنظمة الصحية التي كانت وبالا على صحتهن ومصادر دخلهن الاقتصادية، وبالضرورة أنتجت واقعا سياسيا مواصلا في الهشاشة وأدخلت السودان في مزيد من الأوضاع الكارثية خاصة علي المستوى الأمني والاجتماعي.
5. وانطلاقا من واجبنا تجاه بلادنا ومستقبله واستشعارا منا بخطورة المنزلق الذي ننحدر نحوه ، فقد جلسنا وناقشنا المسارات الاستراتيجية لاقتراح حلول يمكن أن تعزز الاستجابة للوضع المعقد في السودان اليوم. وناقشنا مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام، والوضع الأمني وتأثيره على المرأة، والاقتصاد المتدهور، والإطار القانوني والدستوري، والقضايا الاجتماعية، والقضايا الإنسانية وإعادة التأهيل. لقد تداولنا بشكل مفتوح وتبادلنا تجاربنا واستمعنا إلى أصوات النساء السودانيات داخل السودان كنازحات ومجتمعات مضيفة حول التحديات التي تواجههن وتطلعاتهن.

وعليه نحن النساء اتفقنا على المبادئ الاتية:

- نؤكد على ضرورة إنهاء الحرب والوقف الدائم لإطلاق النار والعودة لمنبر التفاوض والبدء في محادثات السلام المستدام.
- نؤمن ان السلام عملية نسوية ونؤكد على ان السلام المستدام لا يمكن تحقيقه بدون اعتماد رؤية نسوية مشتركة ومن شروط استدامة السلام والديمقراطية والمشاركة الفعالة والواسعة للنساء
- نؤمن أن الأجندة النسوية يمكن أن تتقدم / تتجاوز وتعلو على انتماءاتنا الحزبية والفكرية والدينية والأثنية والمناطقية والطبقية.
- نؤكد على مبدأ اعتماد منهج التشاركية لضمان المشاركة النوعية المتساوية والفعالة للنساء ابتداء من مفاوضات السلام وكافة مستويات وضع السياسات واتخاذ القرارات في جميع مؤسسات وهياكل الحكم السياسية والتنفيذية والتشريعية والعدلية والقضائية والأمنية.
- نؤكد على وحدة السودان أرضا وشعبا والإقرار والاعتراف بالتنوع الاثني والديني والثقافي والنوعي والمساواة في الحقوق والواجبات كأساس لإعادة تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية.
- نؤكد على مبدأ رفض كافة أشكال وأنماط العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي ووقف الحروب وحل النزاعات وبناء السلام المستدام في السودان
- نؤكد على أهمية حماية النساء، خاصة النازحات واللاجئات والأطفال وكبار السن وذوات/ي الإعاقة خلال الحروب والنزاعات وفقا للقانون الدولي الإنساني، وكافة المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية.
- نؤكد على ضرورة عدم الإفلات من العقاب وإقرار المساءلة وسيادة حكم القانون كأساس للعدالة الانتقالية والسلام المستدام.

نحن، النساء المتنوعات اللاتي التقينا في كمبالا، توافقنا على أولوياتنا وخارطة الطريق الخاصة بنا على المدى القصير (من الآن الى أقل من ستة أشهر) ، و على المدى المتوسط (من ٦ أشهر الي عامين) ، و على المدى البعيد (في أكثر من عامين) على النحو التالي:

1- المشاركة السياسية

> "الرجال لا يعتبرون مشاركتنا أولوية، ولا يستجيبون لمطالبة النساء بالمشاركة في المفاوضات "
> نحن قادرات على تمثيل أنفسنا في اي منبر ولا نريد الرجال ان يتحدثوا نيابة عنا"
> د

علي المدي القصير:

- التفاف النساء في طاولة المفاوضات حول أجندة نسوية سياسية مع ضمان المشاركة الفاعلة في مراكز اتخاذ القرار ضمن المراحل المختلفة لعملية وقف الحرب وبناء السلام، ومشاركة نسائية واسعة عبر جسم يضم النساء من مختلف الفئات العمرية وانتماءاتهن الأثنية والدينية والطبقية والمناطقية والثقافية للوصول لمختلف الأطراف في عملية المحادثات والتفاوض من أجل ضمان المشاركة الفاعلة بنسبة خمسين بالمائة (50%) في عمليات إيقاف الحرب ومحادثات السلام.

على المدى المتوسط :

- توسيع مشاركة النساء من خارج المجتمع المدني المنظم ليشمل النازحات واللاجئات والمزارعات والنساء الناجيات من العنف والنساء في القطاع غير المنظم.. الخ وتقديم رؤية نسوية سياسية لإيقاف الحرب وبناء السلام والانتقال المدني الديمقراطي في طاولة التفاوض لضمان مشاركة النساء الفعالة في المحادثات الأولية والعمليات السياسية بنسبة لا تقل عن خمسين بالمائة (50%).
- · التأكيد على كل الأطراف بالالتزام على التوقيع والإجازة والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي تحمي حقوق النساء وإدماجها في اتفاقيات السلام.

على المدى البعيد:

- ضمان المشاركة الواسعة والفاعلة للنساء في صناعة الدستور لضمان وجود دستور يستجيب لمفهوم النوع الاجتماعي ويحمي حقوق النساء. المتابعة والمراقبة لتنفيذ الأجندة النسوية والبنود الخاصة بهن في اتفاقيات السلام،
- مشاركة النساء في وضع قانون الأحزاب بما يضمن استجابة الأحزاب لحقوق النساء في برامجها وهياكلها، والعمل على مناهضة العنف المباشر والهيكلي والثقافي بما يضمن مشاركة النساء والشباب والاقليات في كافة العمليات السياسية لضمان الديمقراطية واستدامة السلام.

2-الامن والسلامة

"قبل الحرب، كنت أعاني من مشكلة خطيرة في الكلى، ومنذ الحرب أواجه مشكلة في الحصول على مياه الشرب النظيفة. وأنا غير قادرة على مقابلة طبيبي أو الحصول على أدوية لوضعي الحرج".

واجهت النساء الحوامل مشاكل في الحصول على المساعدة اللازمة للولادة. إنهن لا يُحرمن من حقهم الأساسي في الحصول على الرعاية الصحية فحسب، بل تتعرض حياتهن أيضًا للخطر".

"الاغتصاب يستخدم كسلاح، لقد اغتصبنا أنا وإبنتي من قبل جنود الدعم السريع، وفقدنا شرفنا وكرامتنا".

(دراسة صوت النسويات، أكتوبر 2023)

على المدي القصير:

- توفير الحماية للنساء والبنات من العنف الجنسي في أثناء النزاع والسلم وممارسة العمل السياسي والتأكيد على أهمية. تأسيس معرفة وقاعدة بيانات لخيارات الإصلاح الأمني والعسكري وصياغة رؤية نسوية لهذه العملية بناء على المعلومات.
- التزام الاطراف المعنية بمشاركة النساء الفاعلة في كل مراحل الإصلاح الأمني بنسبة لا تقل عن خمسين بالمائة (50%) مع إطلاق حملات مناصرة للرؤية النسوية للإصلاح الأمني والمشاركة في كل مراحل الإصلاح الأمني العسكري، والعمل على إلزام الأطراف المشاركة بالشفافية في كل تفاصيل عمليات الاصلاح الامني وتوفير المعلومات للجمهور والقواعد المجتمعية.

على المدى المتوسط :

- مساهمة النساء في التوثيق و جميع عمليات جمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة الانتهاكات المتعلقة بالعنف الجنسي والتدقيق والتحقيق من خلال الآليات الدولية والاقليمية والمحلية والمشاركة في التأكد من دقة المعلومات.
- المحاسبة وتقصي الحقائق حول كل الجرائم وجرائم انتهاك حقوق النساء على وجه الخصوص.
- محاسبة مرتكبي الجرائم وضمان عدم الافلات من العقاب للمنتهكين من القطاع الأمني والعسكري.
- التوعية بالمناهج النسوية والحقوقية على كافة مستويات القطاع الامني.

على المدى البعيد:

- ·مراجعة وتقييم وتعديل المناهج وشروط القبول والثقافة السائدة في كليات الشرطة والجيش بما يضمن إدماج المنظور النوعي والإثني والثقافي والديني والجغرافي في مناهجها.
- رفع الحساسية النوعية في بناء القطاع العسكري والأمني ما بعد الحرب في ظل دولة ديمقراطية بقيادة مدنيةمع مراقبة الأجسام النسوية للقرارات والتوجيهات عبر الأجسام التشريعية لمؤسسات القطاع الأمني لضمان عدم انتهاكها للحقوق وعدم انحيازها لأي اتجاه سياسي أو أيدولويجي داخلي أو خارجي مع التأكيد على أن عملية حفظ الأمن القومي عملية مرتبطة بسيادة حكم القانون وقيام دولة ونظام مدني ديمقراطي.

3. العون الإنساني

> كنا نقدم حزم الحماية من الحمل للناجيات ولكننا الآن غير قادرات على الوصول إلى الناجيات لمساعدتهن" وأضافت أخري "المنظمات والجمعيات التي تساعد النساء اللاتي تعرضوا للعنف لم تعد تعمل بسبب الحرب"

(دراسة صوت النسويات، أكتوبر 2023)

على المدي القصير :

- ضرورة فتح ممرات آمنة لأجلاء العالقين/ات ولإيصال الغذاء مع ضمان الوصول والحصول على مياه نظيفة وصالحة تكفي حوجه النساء من مختلف الفئات والأعمار وضمان الحصول على الأدوية المنقذة للحياة للنساء والرجال وأدوية الطوارئ وعلاجات الأمراض المزمنة وضمان الوصول والحصول على خدمات الصحة الانجابية المختلفة والتحصين في مراكز الايواء.
- ضرورة توفير مواد إيواء للنازحات والنازحين للمساهمة في تخفيف الضغط على مراكز الإيواء والأسر المستضيفة.
- التأكيد على توفير الدعم النفسي والتأهيلي للناجيات/ضحايا الحرب خصوصا ضحايا العنف الجنسي (الخط الساخن مثالا) والعمل على توفير الحماية للنساء والشابات الناشطات في غرف الطوارئ.
- التأكيد على الضغط لتسيير الإجراءات الحكومية المعقدة تجاه حركة المنظمات لتيسير تنفيذ أنشطتها المختلفة بالإضافة الي ضمان المشاركة الفاعلة للنساء بمختلف فئاتهن في التخطيط للإغاثة وكذلك في اللجان القومية التي يتم تشكيلها لتوزيع الإغاثة.

على المدى المتوسط:

- العمل علي تعزيز سياسات وقدرات المؤسسات العاملة في الإغاثة لتكون حساسة للنوع الإجتماعي لضمان وصول وحصول جميع النساء للمياه والغذاء والعمل على ضمان استقرار واستدامة غرف الطوارئ لتقديم الخدمات الصحية الإنجابية الروتينية بما في ذلك التحصين مع الاستمرار في الرصد والتوثيق المنهجي للانتهاكات الصحية المختلفة بما فيها استهداف المرافق الصحية لضمان المحاسبة.
- ضمان الوصول والحصول علي المعلومات والأدوات المتعلقة بحماية المدافعين/ات عن حقوق الإنسان للمدافعات وخصوصا الفاعلات في غرف الطوارئ و المساهمة في تعزيز الوضع القانوني للاجئات.
- ضمان مشاركة المنظمات النسوية في العون الانساني مع تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية للنساء والفتيات لضمان مشاركتهن الفاعلة في عمليات الاغاثة على سبيل المثال، الخدمات الصحية والحماية وإعادة الإعمار.

4. الاقتصاد

" منذ بداية الحرب توقفت المزارعات عن العمل في مزارعهن لا تهن مستهدفات من قبل العسكر"

"التحدي الرئيسي الذي يواجه النساء في الأسواق هو خطر العنف القائم على النوع الإجتماعي. وعلى الرغم من ذلك، زادت المشاركة الاقتصادية للشابات النازحات بابتداعهن لمداخل انتاج وأنشطة مدرة للدخل

(دراسة صوت النسويات، أكتوبر 2023)

على المدي القصير:

- تخصيص نسبة خمسة وعشرون بالمائة (25%) من موارد العون الإنساني لدعم مشاريع إنتاجية للنساء في مناطق النزاع وللنازحات في مراكز الإيواء وللناجيات وضحايا العنف المبني على النوع الإجتماعي.
- تطوير وتوسيع التعاونيات الاقتصادية للنساء، وتشجيع قيام جمعيات الصناديق الدوارة على مستوى الأحياء وخاصة في الولايات الحاضنة لعدد كبير من النازحات.
- تطوير مهارات النساء لاقتحام مجالات أعمال جديدة وخلق أسواق بديلة مع تخصيص نسب محددة للنساء الناجيات وضحايا العنف المبني على النوع الإجتماعي مع مشاركة النساء الفاعلة في كل محادثات السلام الخاصة بالملف الاقتصادي بنسبة لا تقل عن خمسين بالمائة (50%) . بالإضافة الي إعفاء أو تخفيف الاعباء الضريبية وتلك المرتبطة باستخراج الرخص للنساء في القطاع غير المنظم.

على المدى المتوسط :

- تخصيص نسبة خمسين بالمائة (50%) من موارد التمويل الأصغر في المؤسسات المالية للنساء وتخفيف وتسهيل الشروط والإجراءات المصاحبة لتوفير خدمات التمويل الأصغر وإشراك المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية في تلك العملية.
- التأكيد على إدماج الأولويات النسوية والمشاركة الفاعلة للنساء وضع السياسات واتخاذ القرارات على كافة مستويات مؤسسات اتخاذ القرار الاقتصادي.

على المدى البعيد :

- تبني رؤية إصلاح اقتصادي نسوية تتضمن جندرة الميزانية العامة للدولة بما فيها الاعتراف بأدوار العمل غير المدفوعة الأجر، والتأكيد على دور الدولة الاجتماعي مع تخصيص نسبة خمسين بالمائة (50%) من مستحقات اتفاقيات السلام لدعم المشاريع الإنتاجية للنساء. التأكيد على تفكيك منظومات الاقتصاد الحربي لصالح الميزانية العامة والإنفاق على الدور الاجتماعي للدولة وإصلاح قوانين الخدمة المدنية وعلاقات العمل في القطاع الخاص من منظور نسوي وإنشاء غرفة دعم لنساء الأعمال.
- تخصيص نسبة خمسه وعشرين بالمائة (25%) من الأموال والأصول المستردة من تفكيك المؤسسات المالية ومحاكمات الفساد لصالح النساء ضحايا وناجيات الحروب والنزاعات.

5-التمييز ضد المرأة: الجانب الإجتماعي والثقافي

على المدى القصير:

- العمل على مناهضة كافة اشكال التمييز والعنف الثقافي الموجه ضد النساء والأقليات وأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي بدافع التحيز واستخدام خطاب الكراهية من خلال توجيه الإعلام الرسمي وغير الرسمي لمناهضة خطاب الكراهية ونشر ثقافة السلام والتسامح من منظور نسوي.
- الرصد والتوثيق الدقيق والمنهجي المتعلق بالعنف المبنى على النوع الاجتماعي والتنسيق بين المجموعات المنخرطة في هذا المجال والتأكيد على أهمية تشبيك للمجموعات التي تعمل على قضايا النساء والحماية والوصول إلى الخدمات الأساسية.
- تشجيع انشاء تحالفات بين المجموعات المختلفة وذات المصلحة التي تعمل في قضايا العدالة الاجتماعية والنوعية للدفاع عن قضايا التغيير الاجتماعي للقضاء على الفروقات الإجتماعية، على أسس طبقية، إجتماعية، وجغرافية، وعلى أساس النوع الاجتماعي وهي مسألة ممنهجة. وبنيوية أسست لها نظم الحكم وسياسات الدولة، والاتفاقات السابقة.

على المدى المتوسط:

- قيام آلية/منصة إعلامية تعمل على مناهضة قضايا العنصرية بالتنسيق مع كل منظمات ومجموعات المجتمع المدني.
- توجيه الإعلام لمناهضة العنف ضد النساء بما يراعى الحساسية تجاه النوع الاجتماعي، وعمل خطة مناصرة مشتركة بين كل المجموعات والمنظمات التي تعمل في المجال.
- انتاج المعرفة الانسانية حول الفروقات الاجتماعية، واللامساواة، وعدم العدالة الاجتماعية، المبنية على اساس النوع الاجتماعي، والوصول للحقوق الاجتماعية والثقافية.

على المدى البعيد:

- العمل مع مؤسسات الدولة على صياغة مناهج تعليمية تناهض العنصرية وخطاب الكراهية وتشجع على التعايش السلمي.

- العمل على صياغة قوانين تجرم التمييز ضد النساء وخطاب الكراهية مع الأخذ في الاعتبار النساء من مختلف الفئات العمرية والاثنية والطبقية والدينية والقضاء على العنف ضد النساء بما في ذلك الثقافة المعادية للنساء، ثقافة الاغتصاب ولوم الضحية والوصمة المجتمعية، زواج الطفلات، الزواج القسري، والأدوار الاجتماعية النمطية، مع وضع ضمانات الوصول للعدالة، والوصول للخدمات.

- وضع الاطار الدستوري والقوانين لمناهضة العنف والتمييز وحماية الحقوق القائمة على النوع الإجتماعي القوانين (الدستور، الأطر الخاصة بحقوق الانسان).

- العمل علي وضع سياسات بديلة مستجيبة لمنظومة الحقوق الاجتماعية. صناعة دستور وتشريعات حامية لمنظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسودانيات والسودانيين بما يضمن المساواة\ بينهم/ن.

6الإطار الدستوري الانتقالي والقانوني

على المدى القصير :

• تأكيد مشاركة النساء الفاعلة بنسبة خمسين بالمائة (50%) في جميع مراحل التفاوض خاصة وضع الإطار الدستوري لضمان دمج حقوق المرأة والمساواة النوعية ومراقبة تنفيذها بشكل فاعل وتأكيد إلغاء الحصانات الممنوحة لأفراد الأمن والقوات المسلحة ومحاسبة أطراف الحرب على جميع الانتهاكات وخاصة التي تقوم على النوع الاجتماعي وتأكيد محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والاغتصاب والاسترقاق والسخرة والاختطاف.

• كما نؤكد أهمية تقديم العون القانوني والنفسي لضحايا الحروب والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي كأولوية قصوى.

على المدى المتوسط :

- تأكيد الضمانات الدستورية الخاصة بعدم التمييز والمساواة النوعية التي تقرها سيادة الدستور، وضع إطار للإصلاح القانوني الشامل على أن يتضمن منظور النوع الاجتماعي والإصلاح القانوني للنظام العدلي على أن يتضمن نظام محاسبي قوي بمشاركة النسويات الناشطات للمراقبة والحماية.

على المدى البعيد:

- مشاركة النساء الفاعلة وبنسبة خمسين بالمائة (50%) في مفوضية المؤتمر الدستوري، تكوين لجنة لمراجعة ودمج مسودة النوع الاجتماعي في الدستور والتي تم وضعها عن طريق المجموعات النسوية المختلفة، المراقبة والتأكد من وضع المبادئ فوق الدستورية من منظور النوع الاجتماعي.

7. سبل المضي قدمًا بعد إعلان كمبالا النسوي

- وضع خطة لحملة المناصرة لدعم ونشر هذه الأجندة.
- انشاء آلية للتنسيق بين كل المجموعات النسوية والنسائية لتقديم هذه الأجندة والضغط على كافة أطراف التفاوض.
- توحيد جهود المجموعات النسوية والنسائية حول الأجندة التي خرجت من هذا المؤتمر.
- التواصل مع جميع المبادرات والحركات المسلحة التي تدعو الي استعادة الدولة المدنية والانتقال الديمقراطي من منصة واحده.
- العمل على دمج الأجندة النسوية الخاصة بهذا المؤتمر مع المبادرات التي تدعو الي إنهاء الحرب.
- رفع الوعي في المجموعات القاعدية المتأثرة بالحروب والنزاعات لكشف مآلات الحروب والنزاعات وأهمية بناء السلام.
- التنسيق مع كل المجهودات و المبادرات الجارية وغرف الطوارئ لتكوين جبهة مدنية لإيقاف الحرب وضمان إيصال الأجندة النسوية.
- إشراك المجتمع في كافة مراحل عمل الجبهة بصورة تضمن الشفافية و المساءلة
- اتباع نهج لجان المقاومة بالعمل القاعدي لعكس كافة القضايا التي تهم وتعبر عن النساء السودانيات.